الديار ٢٠١٦/٢/٢٥

زخور : لضرورة توسيع محطة الحاويات لتفعيل دور المرفأ المحوري

حركة مرفأ بيروت في ك٢ تسير عكس التيّار المتأزم والمتراجع
زيادة ١٥% في البواخر ١٩% في البضائع و١٥% في وارداته المرفئيّة

قال رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور، أن مرفأ بيروت بدأ العام الجديد بتحقيق النتائج الجيدة بحركته الاجمالية في شهر كانون الثاني 2016، مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي. وقد انعكست هذه النتائج ايجابا على مجموع وارداته المرفئية، ما يؤكد أن هذا المرفق البحري الخدماتي الأهم الذي يمر عبره أكثر من ٧٠ في المئة من حركة تجارة لبنان الخارجية، ما يزال قادرا على التكيّف مع الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية رغم تفاقمها، في ظل استمرار وضع أمني مقبول.

وكشف زخور لـ«الديار» أن حركة الحاويات التي تتداولها محطة الحاويات في المرفأ، أصبحت تغطي ما نسبته أكثر من ٧٠ في المئة من قدرتها الاستيعابية الحالية، مما يحتم على المسؤولين المعنيين بمرفأ بيروت، العمل على إيجاد البديل عن مشروع التوسيع الذي كان مرتبطا بردم الحوض الرابع لاستحداث مكانه محطة نموذجية، والذي أوقف تنفيذه بناء على عدم موافقة قيادة الجيش على مشروع الردم. وأوضح زخور أن محطة الحاويات بوضعها الحالي لن تكون قادرة على استيعاب الزيادة المنتظرة بحركة الحاويات، في حال استعادت سوريا أمنها واستقرارها. فالمرفآن السوريان اللاذقية وطرطوس لن يكونا قادرين على استيعاب المواد المطلوب استيرادها من الخارج لإعادة إعمار البلاد، وبالتالي لا بد من الاستعانة بالمرافئ المجاورة لا سيما مرفأي بيروت وطرابلس. كما أن الجدوى الاقتصادية تؤكد ضرورة توسيع المحطة ليتمكن مرفأ بيروت من تفعيل دوره المحوري في المنطقة، كمركز لعمليات المسافنة نحو مرافئ البلدان المجاورة، ولتثبيت موقعه على خارطة التجارة والشحن العالمية وتعزيز ميزاته التنافسية.

.نتائج جيدة في كانون الثاني ٢٠١٦ .

وردا على سؤال حول النتائج التي حققها مرفأ بيروت في الشهر الاول من العام الحالي، قال زخور: «تكون عادة حركة مرفأ بيروت في شهر كانون الثاني ضعيفة بعد الحركة الجيدة التي يكون حققها في الربع الاخير من كل عام، نتيجة لارتفاع وتيرة حركة الاستيراد لتلبية حاجات الاسواق الداخلية عشية عيدي الميلاد ورأس السنة، إلا أن مرفأ بيروت شذ عن هذه القاعدة هذا العام بتحقيقه حركة اجمالية جيدة في شهر كانون الثاني الماضي، فقد ارتفع عدد البواخر التي أمته الى ١٥٣ باخرة من مختلف الانواع والاحجام، مقابل ١٣٣ باخرة للشهر نفسه من العام الماضي، أي بارتفاع قدره ٢٠ باخرة ونسبته ١٥ بالمئة. كما سجلت البضائع التي تداولها استيرادا وتصديرا زيادة كبيرة فبلغ وزنها الاجمالي ٦٨٣ ألف طن مقابل ٥٧٥ ألف طن، أي بارتفاع ١٠٨ آلاف طن ونسبته ١٩ بالمئة. وتوزعت هذه البضائع على الشكل الآتي: البضائع المستوردة برسم الاستهلاك المحلي بلغت ٦١٥ ألف طن مقابل ٥٢٠ ألف طن، أي بارتفاع قدره 95ألف طن ونسبته ١٨ بالمئة. والبضائع اللبنانية المصدرة التي بلغ وزنها ٦٨ ألف طن مقابل ٥٥ ألف طن، أي بزيادة قدرها ١٣ ألف طن ونسبته ٢٤ بالمئة. كما ارتفعت حركة الحاويات التي تعامل معها مرفأ بيروت في كانون الثاني من العام الحالي، فبلغ مجموعها ٩١٨٩٨ حاوية نمطية مقابل ٨٣٧٧٠ حاوية للشهر ذاته من العام الماضي، أي بنمو قدره ٨١٢٨ حاوية نمطية ونسبته ١٠ بالمئة .كما حققت حركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلام المحلي زيادة فبلغ عددها 29392حاوية نمطية مقابل ٢٦٧١٧ حاوية، أي بزيادة قدرها ٢٦٧٥ حاوية نمطية ونسبتها ١٠ بالمئة. وارتفعت أيضا حركة الحاويات المصدرة ملأى ببضائع لبنانية الى ٦٠٧٣ حاوية نمطية مقابل ٤٦٦١ حاوية، أي بتحسن قدره ١٤١٢ حاوية نمطية ونسبته ٣٠ بالمئة. في حين سجلت حركة الحاويات برسم المسافنة انخفاضا فبلغ مجموعها ٢٦١١٦ حاوية نمطية مقابل ٢٨٩٠٧ حاوية، أي بتراجع قدره ٢٧٩١ حاوية نمطية ونسبته ١٠ بالمئة. كما سجل مرفأ بيروت رقما كبيرا بحركة السيارات التي بلغت ٩٦٦٢ سيارة مقابل ٦٥٨٣ سيارة، أي بزيادة قياسية قدرها 3079سيارة ونسبتها ٤٧ بالمئة.«

. ارتفاع وارداته المرفئية .

»لقد انعكس الارتفاع الملموس بالحركة المستوردة برسم الاستهلاك المحلي ايجابا على الواردات المرفئية التي بلغ مجموعها ١٨,٣٦٨ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠١٦، مقابل ١٦,٠٠٧ مليون دولار في الشهر عينه من العام ٢٠١٥، أي بارتفاع ملموس قدره ٢,٣٦١ مليون دولار ونسبته ١٥ بالمئة.« وأوضح زخور أن استمرار تراجع حركة المسافنة في مرفأ بيروت يعود الى الركود الاقتصادي العالمي الذي انسحب ايضا على البلدان المجاورة للبنان كسوريا ومصر واليونان وقبرص وتركيا والتي تعاني أيضا من أزمات اقتصادية أو أمنية وهي المقصد النهائي لحركة المسافنة عبر مرفأ بيروت.

. مطلوب مشروع جديد لتوسيع محطة الحاويات .

وكشف زخور أن حركة الحاويات الحالية التي يسجلها مرفأ بيروت تغطي أكثر من ٧٠ بالمئة من القدرة الاستيعابية لمحطة الحاويات، وبالتالي لا بد من إعداد مشروع توسيع بديل عن مشروع ردم الحوض الرابع الذي، كما قلنا أيضا، ألغي بعد أن لقي معارضة من قيادة الجيش اللبناني. فمحطة الحاويات بوضعها الحالي لن تكون قادرة على التعامل مع الزيادة المرتقبة مع عودة الامن والاستقرار الى سوريا.

فالمرفآن السوريان اللاذقية وطرطوس لن يكونا قادرين على استيعاب المواد والبضائع والسلع المطلوب استيرادها لإعادة إعمار سوريا والتي تفوق كلفتها الاجمالية عدة مليارات من الدولارات، وبالتالي لا بد من أن يكون، لمرفأي بيروت وطرابلس حصة كبيرة من حركة الاستيراد الى سوريا.

. تفعيل دور مرفأ بيروت المحوري .

»لذلك نطالب المسؤولين المعنيين بمرفأ بيروت بضرورة العمل لإيجاد البديل عن ردم الحوض الرابع، لأن مشاريع التطوير والتوسيع والتجهيز يجب أن تستمر ليظل المرفأ مستعدا ومؤهلا لتقديم أفضل الخدمات للبواخر وللمستوردين والمصدرين، ولتفعيل دوره المحوري الذي أصبح يؤديه على صعيد عمليات المسافنة من جهة، ولتثبيت موقع المرفأ على خارطة التجارة والشحن العالمية وتعزيز قدراته التنافسية من جهة ثانية.«

وأمل أن يستمر الاستقرار الأمني مخيما على البلاد ولو بحده الادنى، لأن تدهوره لا سمح الله سينعكس حتما سلبا على مرفأ بيروت الذي ما يزال حتى تاريخه يسجل أرقاما جيدة بحركته وواردااته، خصوصا أنه استطاع أن يظل في العام ٢٠١٥، وللعام الخامس على التوالي، ضمن قائمة المرافئ المئة الاولى في العالم والتي تتعامل مع أكثر من مليون حاوية نمطية سنويا.